وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة: 1980-2016)

إعداد الطالبان:

دريد صبيحة

مومن وحيد

إشراف الأستاذ:

شريط كمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مشير الوردي	أستاذ محاضر- ب-	رئيسا
شريط كمال	أستاذ محاضر – أ-	مشرفا و مقررا
بطوري رمضان	أستاذ مساعد- أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾
النمل: ١٩

شكر وعرفان

نبدأ بالحمد لله عز وجل الذي أنار لنا الطريق وسهل لنا الشديد ويسر لنا الأمر في مشوارنا الدراسي لإنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بتشكراتنا وتقديرنا إلى كل من :

المشرف على مذكرتنا الدكتور: "شريط كمال" الذي سهر على مذكرتنا بأمان ولم يبخل علينا بتوجيهاته البناءة ونصائحه وإرشاداته الدائمة، حيث جعلنا نقطة بداية لمستقبلنا بمسؤولية، ومنها أهدي له هذه الأبيات

قم للمعلم ووفه التبجيل *** كاد المعلم أن يكون رسولا

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء القراءة لمذكرتنا وإغناءها بتصويباتهم واقتراحاتهم القيمة والتي تتمم عملنا.

كما لا ننسى كل من ساهم وساعد في إتمام هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تمثيل بياني للمتغير التابع للنمو الاقتصادي	39
02	تمثيل بياني للمتغير المستقل للصادرات	40
03	تمثيل بياني للمتغير المستقل للواردات	41
04	تمثيل بياني معادلة النمو الاقتصادي	48
05	تمثيل بياني نتائج اختبار استقرارية نموذج var1 المقدر	50
06	تمثيل بياني دوال الاستجابة	51
07	تمثيل بياني منحنى التباين	53

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسات الحالية	24
02	مقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية	25
03	مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	26
04	وصف متغيرات الدراسة	41
05	مصفوفة ارتباط بين المتغيرات	42
06	اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الأصلية عند المستوى	44
07	نتائج اختبارات استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول	45
08	اختبار درجة تأخير المسار var	46
09	اختبار جوهانسون	47
10	تحليل الصدمات	51
11	تحليل التباين	53
12	اختبار جوانجر السببية بين متغيرات الدراسة	55

فهرس المحتويات

عنوان المحتوى	الصفحة
فهرس الأشكال والجداول.....	I
فهرس المحتويات.....	II-III
مقدمة.....	أ- د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....	**02-27**
تمهيد.....	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	03
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.....	03
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية.....	03
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.....	03
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التصدير.....	05
الفرع الأول: تعريف التصدير.....	05
الفرع الثاني: أنواع التصدير.....	06
الفرع الثالث: دوافع التصدير.....	08
المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستيراد.....	08
الفرع الأول: ماهية الاستيراد.....	08
الفرع الثاني: أنواع الاستيراد.....	10
الفرع الثالث: إجراءات الاستيراد.....	10
المطلب الرابع: عموميات حول النمو الاقتصادي.....	11
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....	11
الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.....	12
الفرع الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات.....	14
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....	16
المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....	16
الفرع الأول: الدراسات المحلية.....	16
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية.....	19
الفرع الثالث: الدراسات العربية	21
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.....	23
الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية.....	24
الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات الأجنبية.....	25
الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات العربية.....	26

خلاصة..... 27
الفصل الثاني: اختبار العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي..... 29-56
تمهيد..... 29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 30
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة..... 30
1-عينة الدراسة..... 30
المطلب الثاني: الأدوات المتبعة في الدراسة..... 30
1-دراسة استقرارية السلاسل..... 30
2-اختبار التكامل المشترك..... 32
3- تقديم نموذج var..... 35
4- التحليل الهيكلي..... 35
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة..... 39
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة..... 39
1- متغيرات الدراسة..... 39
المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها..... 41
1-الدراسة الوصفية..... 41
2-الارتباط بين المتغيرات..... 42
3-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية..... 43
4-تحديد درجة تأخير المسار var..... 46
5-اختبار جوهانسون للتحديد علاقات التكامل المتزامن..... 46
6-تقدير النموذج المعتمد في الدراسة..... 48
7-اختبار الاستقرارية نموذج var..... 49
8-تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل..... 50
9-تحليل مكونات التباين..... 52
10-اختبار السببية وفق جرانجر..... 54
خلاصة..... 56
الخاتمة..... 58
قائمة المصادر والمراجع..... 61
الملاحق..... 65

مقدمة

مقدمة:

نظرا إلى الأهمية البالغة التي تكتسيها التجارة الخارجية في تسيير النشاط الاقتصادي، ودورها في النمو الاقتصادي من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الانتاجية بالمواد الأولية، وتجهيزات الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، كما أنها تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة حيث تهدف الدولة من خلال إصلاح سياستها التجارية إلى إنهاء العزلة التجارية لإنتاجها المحلي في الأسواق العالمية، وتحسين كفاءة حصصها التصديرية والاستيرادية في إطار من الحرص، كي لا يتم الأضرار بالقطاع الإنتاجي، ويتم الحفاظ على التوازن المالي من خلال سعر الصرف حتى لا تحدث هزات تضخمية.

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها، وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية يعد أمرا ضروريا لنجاح عملية النمو الاقتصادي واهتمام الدول النامية بالتجارة الخارجية نابع من سعيها الكبير إلى التخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي الذي تعانيه، ودفع عجلة النمو ورفع تنافسية الاقتصاد.

إن النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق مختلف الأغراض، لهذا فإن معظم الدول تسعى إلى تعظيم معدل التوسع، أو على الأقل تحسينه بإدخال كل الشروط التي تفرضها التنمية الاقتصادية.

وتعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي التي تتميز بدخل وطني يرتكز على الموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي كما هو حال الجزائر، حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية، وذلك أن التجارة الخارجية تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، حيث تعمل على التدفق رأس المال وجلب مختلف السلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع الاستثمارية المبرمجة.

طرح الإشكالية:

بناء على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟

ولتدعيم هذه الإشكالية تم صياغة بعض الأسئلة الفرعية، وهي:

- هل توجد علاقة اقتصادية متبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟

- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر؟ وهل ساعدت هذه العوامل على الزيادة في معدلات النمو؟
- ما دور قطاع التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) في إحداث النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة انطلقنا من عدة فرضيات وهي:

- هناك علاقة وثيقة بين المبادلات الخارجية والنمو الاقتصادي.
- إن التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
- العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو المحروقات.
- يوجد علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت إلى معالجة الموضوع دون غيره تم جملها في ما يلي:

1. طبيعة الاقتصادي الجزائري، كون الصادرات والواردات يمكن أن تكون محفزة للنمو وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول هذه الدراسة.
2. نقص في الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الصادرات والواردات.
3. قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجانب الكمي، حيث يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.
4. الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع، خاصة الاقتصاد الكمي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات والواردات، وتوضيح مدى أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر.
2. صياغة وتقدير نموذج قياسي بشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.
3. محاولة إبراز أثر التجارة الخارجية في دفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحليل هذا التأثير.

أهمية الدراسة:

تم اختصار أهمية الدراسة في ما يلي:

- بيان الأهمية الاقتصادية لكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (الصادرات، الواردات).
- تحديد تأثير التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما في الجزائر.

حدود الدراسة:

لكي يكون تحليل الموضوع دقيقا، لابد من حدود لدراسته، فيما يخص الحدود المكانية فهذه الدراسة ستتم على الاقتصاد الجزائري، وأما الحدود الزمنية فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1980-2016، وقد اعتمدنا هذه المدة نظرا لأن التقنية المستعملة في الدراسة تتطلب طول الفترة.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية، موضوع البحث، وتحليل أبعادها، جوانبها ونتائجها وللإجابة على أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي التحليلي التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري واعتمدنا للإجابة على الفرضيات المطروحة على مجموعة من البحوث والمراجع المتعلقة بالموضوع، حيث تم الانتقال من العام إلى الخاص بدراسة الجزائر، وكذا اعتمدنا أيضا المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي خلال الفترة المعطاة، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر وذلك باستخدام الانحدار الذاتي var لبرنامج 9eviews.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا خلال إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات نجملها في مايلي:

1. اختلاف في البيانات والإحصائيات من مصدر إلى آخر.
2. قلة المراجع الخاصة بموضوع الصادرات والواردات والتجارة الخارجية المتعلقة بحالة الجزائر.

هيكل البحث:

من خلال هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول هو الجزء النظري للدراسة وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: يتناول التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية والصادرات والواردات والنمو الاقتصادي، والمبحث الثاني: يتحدث عن الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني يحتوي الجزء التطبيقي، وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: يتضمن تقديم مختلف المتغيرات الدراسة والأدوات والطرق المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني: يقوم بعرض مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات القياسية، ومن ثم مناقشة أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

تمهيد:

في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، سعت الدول النامية إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه من خلال مجموعة من السياسات والآليات التي سهرت على رسمها وتطبيقها.

وعلى هذا الأساس فلقد أشارت العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية في مجال التجارة الخارجية إلى وجود علاقة ما بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، حيث أن هذه الأخيرة تعمل على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مما ينعكس عليه تطور ورفاهية الاقتصاد.

فمن خلال هذا التمهيد البسيط قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية؛

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية حول التصدير.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستيراد.

المطلب الرابع: عموميات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؛

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية

ينظر للتجارة الخارجية ببالغ من الأهمية بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه للاقتصاد المفتوح.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسية فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى[1].

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذا فالمقصود بالتجارة الخارجية هي:

- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2].
- وتعرف بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة[3].
- وتعرف أيضا بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولة والمتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[4].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

---

[1] – محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993، ص12.

[2] – حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، 2000، ص13.

[3] – نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص09.

[4] – د. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، 84 شارع زكرياء، 2009، ص08.

1- أهمية التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[1].
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[2].
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[3].

2- أهمية التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق مايلي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك[4].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص373.

[2]- رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص16.

[3]- رعد حسن الصون، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، 2000، ص57.

[4]- رشاد العصار وآخرون، **مرجع سابق**، ص13.

- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

3- أهمية التجارية الخارجية في المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق التالي:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[1].

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التصدير

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لنشاط الصادرات باعتباره من بين أهم المقومات وأسس النمو ومن محدداته الأساسية، وفيمايلي يتم عرض المفاهيم الأساسية للصادرات.

الفرع الأول: تعريف التصدير

يعتبر التصدير شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، لذا فهو يحظى بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين قديما وحديثا، ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية:

- هو عملية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية قدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة، فالتصدير يعتبر عادة الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية[2].

---

[1]- رعد حسن الصون، **مرجع سابق**، ص58.

[2]- بخيت حسان، **تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية الواقع والمتطلبات**، 2008، ص08.

- وحسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب أو العملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة[1].
- وتعرف أيضا بأنها "قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة...الخ"[2].

الفرع الثاني: أنواع التصدير

للتصدير مجموعة من الأنواع لابد من إتباعها لسلامة العملية التي سيقيمها المصدر لذا في هذا النوع سيتم التعرف عليها.

1- **التصدير المباشر:** في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بعملية التصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، وتتمثل طرقه فيمايلي: [3]

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج؛
- البيع عن طريق فروع الشركة من الخارج؛
- الممثل التجاري وهو الشخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية؛
- الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

أما من محاسنه فهو يستخدم في نطاق واسع لأنه بالنسبة إلى المشروع طريقة سهلة وسريعة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية والهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف[4].

---

[1]- عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص313.

[2]- فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق الحرة العربية الكبرى**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص15.

[3]- رضوان المحمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2006، ص134.

[4]- محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص77.

2- التصدير غير المباشر: تعتبر هذه الطريقة شائعة الاستخدام، إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أو خارجها.

ويطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة المعهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية وذلك لأنها تتضمن أقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين لأيدي عاملة في الخارج فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة[1].

أما طرق التصدير تمثلت في شركات التجارة الخارجية، حيث في واقع الأمر ليس لدى الشركات كافة التوجه والإمكانيات لامتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير إذ لابد لها من شركاء لبيع منتجاتها في الخارج.

وفيما يخص محاسن التصدير غير المباشر تميز بالوفرة والسرعة النسبية وسهولة العمل، ففي هذه الحالة تستفيد الشركة من تجربة أحد الشركاء المقيمين في الخارج ومن معرفته وعلاقاته التجارية حيث يتم توزيع المنتجات المصدرة بسرعة وبدون انتظار تأسيس شبكة توزيع خاصة بها[2].

3- التصدير المشترك أو المنظم: هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا ويعتبر أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسن أنشطتها التصديرية[3].

ويمكن أن يظهر هذا الأسلوب من التصدير بشكلين هما:

3-1- الاتحاد التصديري: يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا وأكثر فعالية من سلسلة الأعمال الفردية، فالهدف الأساسي للاتحاد يتمثل في التصدير بكثرة وبشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة بحيث تجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص[4].

---

[1]- رضوان المحمود العمر، **مرجع سابق**، ص135.

[2]- أبو قحف عبد السلام، **دراسات في إدارة الأعمال**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001، ص38.

[3]- محمد عبد العظيم وإيمان شقير، **التسويق المعاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص29.

[4]- أبو قحف عبد السلام، **مرجع سابق**، ص39.

3-2- التصدير المحمول: هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها[1].

الفرع الثالث: دوافع التصدير

يهدف التصدير إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية: [2]

- استغلال الفروق بين حياة المنتجات في أسواق التصدير.
- الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية.
- الحاجة إلى تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين.
- فتح فروع للمنتجين المصدريين في أسواق العالم.
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم.
- سياسة العلاقات المتبادلة "فتح فرص تصدير في أسواق الإسناد".
- متابعة العملاء والمستهلكين في أسواق التصدير.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الاستيراد

إن كل دولة تكون بحاجة إلى سلع وخدمات لم يكن باستطاعتها توفيرها على المستوى المحلي فتقوم بتوفيرها من الدول الأخرى وهذا باستيرادها منها وهذا ما يعرف بعملية الاستيراد وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهية الاستيراد

الاستيراد هو جلب السلع من الخارج إلى داخل البلد وادخالها إلى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي.

ويكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية ومن المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج.

فالاستيراد هو كل بضاعة ترد إلى الدولة سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو وينظم بها بيان جمركي وتخضع للضرائب الجمركية بموجب التعريفة الجمركية الموحدة والرسوم المقررة، إلا ما

---

[1]- أبو علفة وعصام الدين أمين، **تسويق متقدم: اتجاهات تسويقية معاصرة**، مؤسسة حورس الداخلية، مصر، 2003، ص226.

[2]- د. فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص119.

استثنى بموجب أحكام نظام قانون الجمارك الموحد أو بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس أو أي اتفاقية دولية أخرى في إطار المجلس اعتبارا من تاريخ تسجيل البيان الجمركي في الدوائر الجمركية[1].

فللاستيراد أهمية، حيث يسهم الاستيراد الرأسمالي في بداية مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، إذ عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية، وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه[2].

لا تقتصر فائدة الاستيراد على كونه طريقة لتحصيل قيمة الصادرات وإنما الفائدة الأساسية هي في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أرخص من إنتاجها محليا، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا أو لا تنتج مطلقا نتيجة لعوامل المناخ، أو نتيجة لسوء مواقع الموارد الطبيعية ومثل هذا الاستيراد سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستويات المعيشة[3].

هناك كثير من الدول النامية تعاني من نقص في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصاداتها وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الاستيراد ومن ثم يجب على الدول النامية أن تتعرف على الميزات النسبية التي تتوافر لها في إنتاج بعض السلع حتى تتمكن من تصديرها إلى العالم الخارجي سداد لقيمة ما تحصل عليه من واردات[4].

---

[1] – بالحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص33.

[2] – شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص24.

[3] – صديق محمد عفيفي، **التسويق الدولي (نظم التصدير والاستيراد)**، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، ط10، د س ن، ص24.

[4] – شريف علي صوص، **مرجع سابق**، ص24.

الفرع الثاني: أنواع الاستيراد

للاستيراد عدة أنواع مختلفة وهذا يرجع لاختلاف الجهة المستوردة وفيما يتم استعمال ما تم استيراده من الخارج.

فهناك الاستيراد للإتجار وهو كل ما يستورده الشخص الطبيعي والاعتباري المقيد بسجل المستوردين وفقا لأحكام القانون.

وهناك الاستيراد للإنتاج السلعي والخدمي وهو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغيير حالته، وما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به أو يوكل إليها من أعمال ويشمل ذلك مستلزمات الإنتاج أو التشغيل أو أداء الخدمة بما في ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسيطية وغيرها من الأجزاء.

كما هناك الاستيراد للاستخدام الخاص وهو كل ما يتعلق بكل ما يستورده لغير الإتجار أو الإنتاج من أصول رأسمالية وقطع غيار ومواد الدعاية والإعلان وغيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه، وما يستورد للتأجير التمويلي يعد استخداما خاصا ما عدا سيارات الركوب.

كما يوجد نوع آخر من الاستيراد للاستعمال الشخصي وهو كل ما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له أو لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها وكمياتها من الاستعمال الشخصي أو العائلي وعلى النحو لا يحمل صفة الإتجار.

أما الاستيراد للحكومة هو ما تستورده الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق أغراضها[1].

الفرع الثالث: إجراءات الاستيراد

عملية الاستيراد تمر بمجموعة من المراحل والإجراءات وهي تتمثل في عشرة مراحل هي كالتالي:

1. اتخاذ القرار.
2. دراسة أسواق التصدير.
3. إعداد الاستراتيجية.

[1]– محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص103–104.

4. أعداد البرامج.
5. توقيع العقد[1].
6. التراخيص[2].
7. التمويل والائتمان[3].
8. بوالص الشحن.
9. وصول البضاعة.
10. عملية التخليص على البضاعة[4].

المطلب الرابع: عموميات حول النمو الاقتصادي

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون؛ إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم، وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

- هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، ويعرف أيضا أنه الزيادة في سلم مقامات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي[5].
- هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.
- كما يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[6].

---

[1] – محمد إبراهيم عبيدات وآخرون، **الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989، ص194–195.

[2] – هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2009، ص416.

[3] – شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص184.

[4] – **مرجع نفسه**، ص187–188.

[5] – توادر ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، تر: حسين حسن حمود، دار المريخ، الرياض، 2006، ص31.

[6] – jean Arrous, **les théories de la croissance**, éditions du seuil, paris, 1999, p09.

- ويعرف بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].
- ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي[2].

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، حيث نجد من أهمها، تراكم رأس المال، رأس المال البشري، توافر الموارد الطبيعية، والتقدم التقني والتكنولوجي.

1- رأس المال العادي: يؤكد الاقتصاديون على الأهمية الكبرى لتراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، ويتم تحقيق هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار، والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لغرض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال العادي: [3]

1-1- رأس المال المالي: والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك لاستعمالها في الاستثمار.

1-2- رأس المال الحقيقي أو المادي: الذي يتكون من المصانع والمعدات ومخزون المواد الخام...الخ

2- الرأس المال البشري: [4] يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في اقتصاد الوطني ويعتمد هذا العنصر على السكان فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، وبالتالي الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لابد من التوازن مع

---

[1]- مايكل إيدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، تر: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص455.

[2]- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص07.

[3]- محمود عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص20.

[4]- عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1990-2006**، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2009-2010، ص25-27.

مقدار الرأس المال المادي، حيث أن الزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصاد ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة: $Y=I.L$

Y: الإنتاج الوطني.

L: العمل "المعبر عنه برأس المال البشري".

I: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل، وتساوي الإنتاجية الحدية.

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية:

$$I=dy/dl$$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية لنمو الاقتصادي كمايلي:

$$\Delta Y=I.\Delta L$$

3- توافر الموارد الطبيعية: وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، لذلك وجب على أي اقتصاد أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه أو أن تكون لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي، وبما أن الموارد الطبيعية المتوافرة في الكون من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها هي أساس كل نشاط زراعي أو صناعي، فلابد من المحافظة عليها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وإذا ما استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة على الإنسان والبيئة والاقتصاد على حد سواء، ويمكنها أن تتضمن اختفاء الغابات واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة وتعرية التربة وتحميضها وانخفاض قدرتها الإنتاجية وانتشار الصحاري وتلوث البيئة وغيرها[1].

4- معدل التقدم التقني: إن السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[2]. فالتقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي هي:

---

[1]- لزرق شهرة، **الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2010**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة تبسة، 2012، ص28.

[2]- ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، 2013-2014، ص23.

4-1- التقدم التكنولوجي المحايد: حيث يحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفات مدخلات عناصر الإنتاج.

4-2- التقدم التكنولوجي المعزز للعمل: فهو يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل كاستخدام شرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية.

4-3- التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال: يتحقق عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل: الاستعاضة بالمحراث الصلب بدلا من الخشب في عملية الإنتاج الصناعي[1].

الفرع الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات

1- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية

أوضحت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي وهذا ما تطرق إليه "دنيس روبرت سوان" في مقال نشرها عام 1940، وبعده جاءت محاولة "نوركسية" لإثبات أن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولقد بنيت لهذه العلاقة بأن نمو الصادرات ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد[2].

2- امتيازات النمو الاقتصادي على الصادرات [3]

2-1- تحسين استغلال عوامل الإنتاج المتوفرة: يضمن التبادل التجاري استغلال جميع عوامل الإنتاج فتصدير المواد الغذائية مثلا يستلزم بدوره استغلال اليد العاملة ورؤوس الأموال.

2-2- زيادة مداخيل عوامل الإنتاج: يؤدي توسيع قنوات التجارية في الدول الأجنبية إلى جلب الاستثمار الأجنبي ومنه زيادة عوامل الإنتاج الثابتة للبلد من أراضي وثروات طبيعية، يتوفر على

---

[1]- توادر ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص172-173.

[2]- التجاني بن سالم، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2016-2017، ص09.

[3]- السواعي خالد محمد، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص38-40.

حقول بترولية متعددة، يمكنها الاستثمار الأجنبي من الزيادة الإنتاجية في مجال المحروقات، وزيادة تنويع المنتوجات النفطية باستخلاص المشتقات البترول.

إن السياسة الاقتصادية قائمة على الصادرات تحيز تطوير السلع الجديدة للتصدير ومنه تنويع المداخيل الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة بأجور حقيقية مرتفعة، كما أن القدرة على التصدير يمكن المؤسسات الجديدة من تحقيق اقتصاد السلم (تخفيض التكاليف الوحدوية عن طريق زيادة حجم الإنتاج) وإنتاج بأكثر فعالية للسوق المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض في الواردات.

إضافة إلى هذا فإن صادرات السلع إلى جانب الاستثمار الأجنبي يمكننا من الحصول على العملات الصعبة التي تسمح بالقيام بالعمليات التجارية مع الخارج ومنه تلبية حاجيات من السلع والخدمات.

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة دخل الفرد.

وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية "الواردات تقود إلى النمو الاقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج، ولكن على الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبء على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات[1].

[1] – عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر، 2013–2014، ص67–68.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

نظرا لكثرة الدراسات المتعلقة بأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي نجد معظم الدراسات السابقة تركز عليها، حيث تعددت واختلفت حسب اختلاف المناهج والطرق القياسية، وفيما يلي يمكن عرض بعض هذه الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى ثلاث فروع:

الفرع الأول: الدراسات المحلية

نشير في الدراسة المحلية إلى مايلي:

1- الدراسة الأولى: "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1999-2006".

- هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية سنة 2009-2010 من إعداد: عبد الغفار غطاس، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج وشملت هذه الدراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

- وتم طرح الإشكالية كالتالي: **ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟**

- فرضية الدراسة: **هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟**

- هدفت الدراسة إلى العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بالنظر إلى معدل هيكل النمو الاقتصادي في بعض الدول التي تعتبر أن التجارة الخارجية محفز مهم من أجل النمو الاقتصادي السريع، الذي ينعكس بصفة إيجابية على النمو الاقتصادي الكلي، فقد حقق بذلك النهج الذي تدعمه النظرية التقليدية حول المكاسب الممكن الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية.

- الإجابة على الفرضية المطرحة لهذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك بتأثيرها على الدخل الوطني من خلال مضاعفة التجارة الخارجية عن طريق الصادرات، فالزيادة التصديرية للبلد تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.

- ومن أهم النتائج المتوصل إليها لهذه الدراسة أن تحرير التجارة الخارجية يقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود وحواجز مع العالم الخارجي، من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد والجماعات.

2- الدراسة الثانية: "علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2005".

- هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية سنة 2010-2011 من إعداد: بهلول مقران، وشملت هذه الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

- وتم طرح الإشكالية كالتالي: **حول وضعية الصادرات، فهل فعلا تعزز النمو الاقتصادي وما مدى أهمية دورها؟**

- فرضية الدراسة "**كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي؟**".

- عالجت هذه الدراسة بعرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي، مع إشارة إلى بعض النظريات المفسرة لها، يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة ما، حيث تعمل كل دولة جاهدة من أجل تحسين مكانة تجارتها الخارجية والعمل على تطوير الصادرات وترشيد الواردات.

- كما أوضحت هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة لأنه عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات.

- ومن أهم النتائج المتوصل لهذه الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، مع الإشارة إلى أن معلمة الصادرات المقدرة معنوية عند 05% التي تمثل في حقيقة الأمر المرونة أين كان النمو الاقتصادي مرن بالنسبة للصادرات في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصير.

3- الدراسة الثالثة: "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات".

- هذه الدراسة هي مجلة الباحث عدد 2002/01 من إعداد: وصاف سعيدي، جامعة ورقلة.

- توضح هذه الدراسة إلى تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر وتوصلت هذه الأخيرة إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، التي تبين سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة.

– إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع.

4- الدراسة الرابعة: "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة 1970-2009**".

– هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية سنة 2010-2011 من إعداد: مصطفى بن ساحة، وشملت دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

– وتم طرح الإشكالية كالتالي: "**إلى أي مدى تسهم استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟**".

– فرضية الدراسة: "**صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز أداء النمو الاقتصادي في الجزائر؟**".

– ركزت هذه الدراسة على التجارة الخارجية، وهي من أحد القطاعات الهامة التي ساهمت في رفع النمو الاقتصادي العالمي، فالصادرات تلعب دورا هاما في توسيع الأسواق وتوزيعها، وعليه فالصادرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي.

– كما أوضحت هذه الدراسة مدى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري مما يستدعي تنويع الأنشطة الإنتاجية ودعمها لتقوى على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يستوجب على السلطات وضع استراتيجيات بعيدة المدى لتنمية الصادرات الغير نفطية وبالتالي اجتناب المخاطر الناجمة عن الصادرات.

– ومن أهم النتائج المتوصل إليها لهذه الدراسة أن الجزائر اعتمدت على الصادرات النفطية مما يجعل عرضة للأزمات المختلة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى مايلي:

1- الدراسة الأولى:

"**les exportations relation à la croissance économique au sein du conseil de coopération du Golfe, les états (1999-1970)**".

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي وكانت دراستها بالدول شرق آسيا لبرهنة أن الإنتاج من أجل التصدير يقود إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد، كما اختبرت الدراسة في الجانب التطبيقي بعد أن استعرضت واقع اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي مدى تأثير خيار التصنيع الموجه نحو الخارج (export oreineted industries) لدول المجلس على النمو الاقتصادي في المدين الطويل والقصير، وقد خلصت إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو الصادرات والنمو الاقتصادي على المدى القصير لدول المجلس، بمعنى أن التغير الصادرات يؤدي إلى النمو الاقتصادي فقط على المدى القصير فقط، أما في المدى الطويل فهناك علاقة تبادلية في دولة البحرين والسعودية وعمان والكويت، أما في دولتي الإمارات وقطر فإن النمو الصادرات سبب في النمو الاقتصادي فقط بأجل الطويل.

وتدل هذه النتائج على اعتماد الدول المجلس على الخارج وإن كانت بدراجات متفاوتة.

2- الدراسة الثانية:

"**L'impact de la variation du taux de change réel sur la balance commerciale sur la croissance économique en Algérie**"

أوضحت هذه الدراسة العلاقة ما بين سعر الصرف والميزان المدفوعات وأثرهما على النمو الاقتصادي، حيث بينت التغيرات في سعر الصرف تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بإزالة الفائض أو العجز وتوجيه التدفقات رؤوس الأموال.

تعرضت الدراسة كذلك إلى العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات، وذلك بغية إظهار مدى قدرة الصادرات الوطنية في تحفيز النمو الاقتصادي، وبالعكس ما مدى قدرة النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي إجمالي في تحفيز الإنتاج المحلي ومنه القدرة على التصدير.

حيث كان إظهار مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي، وذلك إلى جانب كل من عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الواسع، وإنفاق الحكومي وإنتاجية العمل كالعوامل من شأنها التأثير في النمو الاقتصادي.

كما بينت الدراسة أن الهدف الرئيسي من وراء تخفيض العملة الوطنية، هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج اقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

3- الدراسة الثالثة:

"**yi wn, li zeng , the innpact of thrade liberlizalion on the thrade, balance in developing countries, jannary,2008**"

اهتمت هذه الدراسة بدراسة أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري على البلدان النامية خلال الفترة الممتدة (1970-2004) وذلك من خلال تحليل كل من المحددات المتعلقة بالصادرات والواردات والميزان التجاري وإجراء المقارنة بين هذه المحددات، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 37 بلدا ناميا، حيث لاحظ أن نسبة الواردات في 33 بلد تتزايد من الناتج الإجمالي على خلاف ما يحدث في الأربعة البلدان الباقية في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة الصادرات من الناتج الإجمالي لـــ 28 بلد على غرار 09 بلدان الباقية التي تشهد العكس، أما نسبة الميزان التجاري من الناتج الإجمالي في تزايد كبير ومنه فإنه يمكن القول وجود علاقة قوية للمحدد الميزان التجاري لمختلف محددات كل من الواردات والصادرات من الناتج الإجمالي.

4- الدراسة الرابعة:

"**Arab exports competitive in international markets reality and requirements (2000-2008)**"

أظهرت هذه الدراسة أن الأسواق الدولية هي ترابط وتكامل بين الأسواق الوطنية، والتي تتعامل فيما بينها بعمليات الاستيراد وتصدير وغيرها من العمليات الاقتصادية، وبمعنى آخر أن سوق الدولية هي نطاق موضوعي وليس نطاقا مكانيا، من خلال هذه السوق تستطيع الدولة أن تكون فعالة في الاقتصاد العالمي بفعل التجارة الخارجية ولاعتمادها على مبدأ التخصيص وبالتالي التحكم على مبدأ التخصيص الدولي وبالتالي التحكم في قوة السوق (الطلب، العرض، التصدير، الاستيراد).

وعلى هذا الأساس تعمل الدول على إيجاد مكانة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، وقابليتها لتنافس وهذا من خلال تصريف منتجاتها من خلال عملية التصدير باعتبار أن التصدير (الصادرات) تمثل الوجه الحقيقي لقوة البلد نظرا لمساهمته الفعالة في إحداث التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: الدراسات العربية

ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى مايلي:

1- الدراسة الأولى: "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة الحالة الأردن خلال فترة الممتدة بين 1992-2011".

- هذه الدراسة مقال في المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مج2، ع01، 2015، من إعداد: خالد محمد السواعي، الجامعة الأردنية.

- تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي (الائتمان المحلي، والائتمان الخاص وعرض النقد) والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-2011.

- ويستند هذا التحليل إلى منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي قدمه pesaranetal (2001).

- وكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإيجابي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

- وأبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي، كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي كتحرير التجارة في المدى الطويل.

2- الدراسة الثانية: "أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة 1954-2011".

- هذه الدراسة هي مقال بالمجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، مج 15، ع1، من إعداد: عمر محمود أبو عيدة، جامعة القدس المفتوحة.

– تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني.

– استخدم الباحث النموذج القياسي لتحديد هذه العلاقات وأثرها، حيث بينت النتائج القياسية أن هناك أثر إيجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأن نمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له أثر هام وواضح في الصادرات (RX)، أما فيما يخص نمو العمالة وأثرها على نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي فكانت النتائج متضاربة حيث كانت إيجابية في حالة الصادرات والصناعات التحويلية وسلبية في حالة النمو الاقتصادي بشكل عام.

ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية وكذلك زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعات التحويلية من أجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية صناعية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يوجهها هذا القطاع، كما يجب العمل على إعادة الهيكلة سوق العمل الفلسطيني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها.

3– الدراسة الثالثة: "تقدير أثر حجم الصادرات والواردات والاستثمار على النمو الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية إحصائية للفترة الممتدة 1990–2008".

– هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير العلوم بالمقررات والبحث التكميلي، تخصص إحصاء سنة 2013 من إعداد: أحمد يوسف الطيب عبودي.

– هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات والواردات والاستثمار على النمو الاقتصادي في السودان لذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي وثلاثة متغيرات مستقلة وهي (إجمالي قيمة الصادرات، إجمالي قيمة الواردات والاستثمار)، ثم استخدام الحزم الإحصائية لتحليل المتغيرات عن طريق الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أربعة طرق (الطريقة الاعتيادية، طريقة الانحدار التدرجي، طريقة الحذف إلى الخلف، طريقة الاختيار إلى الأمام) لإيجاد أفضل نموذج.

– أثبتت التحليل وجود ارتباط طردي تام بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة (إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات والاستثمار)، كما توصلت الدراسة إلى مساهمة المتغيرين (الاستثمار والصادرات) في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

– وأثبتت أيضا أن إجمالي الواردات ليس لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الصادرات وتنويعها ورفع جودتها، تشجيع المنتجات المحلية وفرض رسوم على المنتجات والواردات الغذائية غير الضرورية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية والأجنبية والعربية نتطرق الآن لتبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، على النحو الآتي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة				الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	
موضوع الدراسة	"تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي"	"علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي"	"تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي"	"تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي"	"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي"
الهدف	توضيح العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	توضيح علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	توضيح أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي	توضيح تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي	قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2006-1999	2005-1970	2002/01	2009-1970	2016-1980
طريقة معالجة الموضوع	تقدير العلاقة بين الصادرات (×) والواردات (M) والناتج الوطني الخام (PIB)	دراسة استقرارية السلسلة وتطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	علاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	مخرجات SPSS	نموذج الانحدار الذاتي (VAR)
النتائج	علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات	علاقة طردية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي	علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): مقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة				الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	
موضوع الدراسة	"Les exportation relation à la croissance économique ou sein du couseil"	"L'impect de la veriation du taux de change réel sur la bohance"	"The impact of tharade liberali zationon the trade"	"Arab exports competitive in intermation mal"	"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي"
الهدف	توضيح العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي	توضيح العلاقة ما بين سعر الصرف والميزان التجاري وأثرهما على النمو الاقتصادي	دراسة أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري	توضيح ترابط وتكامل بين الأسواق الوطنية	قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
عينة الدراسة	دول شرق أسيا	الجزائر	البلدان النامية	الدول العربية	الجزائر
فترة الدراسة	1970-1999	-	1970-2004	2000-2008	1980-2016
طريقة معالجة الموضوع	دراسة العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل	العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات	دراسة تحليل المحددات المتعلقة بالصادرات والواردات والميزان التجاري	تقدير العلاقة بين التصدير والاستيراد والطلب والعرض	نموذج الانحدار الذاتي (VAR)
النتائج	علاقة تبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي	تأثير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي	علاقة قوية للمحدد الميزان التجاري لمختلف المحددات	علاقة طردية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية	علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات العربية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع الدراسة	"تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي"	"أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي"	"تقدير أثر حجم الصادرات والواردات والاستثمار على النمو الاقتصادي"	"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي"
الهدف	دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي والنمو الاقتصادي	دراسة أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي	تقدير أثر حجم الصادرات والواردات والاستثمار على النمو الاقتصادي	قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
عينة الدراسة	الأردن	فلسطين	السودان	الجزائر
فترة الدراسة	2011-1992	2011-1994	2008-1990	2016-1980
طريقة معالجة الموضوع	حدود التكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي	النموذج القياسي	الانحدار الخطي المتعدد	نموذج الانحدار الذاتي (VAR)
النتائج	علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي وتحرير التجارة والتطور المالي	علاقة عكسية بين أداء الصادرات والنمو الاقتصادي	علاقة ارتباط طردي تام بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

خلاصة:

من خلال ما تم التعرض إليه في هذا الفصل يمكن القول أن التصدير والاستيراد مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد أي دولة وترجع هذه الأهمية إلى دوره في تمويل المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية، والزيادة في المعدل النمو الاقتصادي الذي يعتبر أمر أكثر إلحاحا على المستوى القطاع للدولة التي تعمل جاهدة على تطوير صادراتها وارداتها من اجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه في الفصل الثاني سيتم التعرض إلى واقع الاقتصاد بالجزائر كحالة والسبل التي اتخذتها الدولة من أجل تطوير القطاع وإظهار العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد التطرق والتعرف على مختلف المداخل النظرية لكل من التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سيتم التعرف في هذا الفصل على نوعية العلاقة بين المتغيرات على شكل صور نماذج واختبارات رياضية، وذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي في عرض النتائج وصولا لتحليلها.

ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة؛

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة؛

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي تحظى بها الدراسة الميدانية، ومن أجل النجاح في إنجازها سيتم من خلال هذا المبحث تحديد الطريقة المتبعة في الدراسة، وكذا توضيح الأدوات المتعلقة بالدراسة التطبيقية لمعالجة الاشكالية المطروحة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يتم من خلال هذا المطلب التعرف على كل عينة الدراسة، وكذا المتغيرات الدراسة، والأدوات المستخدمة بغية الوصول إلى النتائج التي يمكن تعميمها.

1- عينة الدراسة

إنّ قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2016، أي أنّ حجم العينة هو 36 مشاهدة، وهو حجم يكفي للقيام بهذه الاختبارات.

المطلب الثاني: الأدوات المتبعة في الدراسة

تستعمل أدوات القياس الاقتصادي في كشف طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، غير أنّ ذلك يعتمد على خلفية اقتصادية، أي أنّ عملية المقارنة تتم مع الطرح النظري الاقتصادي، غير أنّ هناك نماذج تسمى بـــ: "بنماذج شعاع الانحدار الذاتي" والتي تقوم على دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يميزها عن باقي أدوات القياس الاقتصادي الأخرى.

ومن أهم الوسائل المستخدمة في نماذج VAR: اختبارات السببية، دوال الاستجابة وتحليل التباين. وهي أدوات تستخدم لمساعدة الاقتصادي على فهم طبيعة العلاقات التشابكية فيما بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك على بناء نماذج اقتصادية. ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى هذا النوع من أدوات القياس الاقتصادي على النحو التالي:

1- دراسة استقرارية السلاسل

إن إجراء أي معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة، من خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلسلة الزمنية، وذلك من خلال اختبار وجود مركبة الاتجاه العام مركبة الدورات الاقتصادية والجذور الأحادية، بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطوّر (ADF).

1-1-الخصائص الاحصائية لصفة استقرار السلسلة الزمنية

نقول عن سلسلة زمنية أنّها ذات معنى واسع للاستقرار أو ذات تباين مشترك مستقر إذا كانت أوساطها، تباناتها، تباينتها المشترك ثابتة عبر الزمن إذا:[1]

- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2$$

- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين الفترة t_1، t_2وليس علىt_1 أو t_2:

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

1-2- اختبار الاستقرار

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار الاستقرار من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل.

ولفحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة.

اقترح العالمان ديكي وفولر ثلاثة نماذج لتمثيل أو توصيف السلسلة الزمنية موضوع البحث(X_t) ومن أشهر اختبارات جذر الوحدة اختبار ديكي فولر المطوّر (ADF)

- النموذج الأول: هو نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام

$$\nabla X_t = \emptyset X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \gamma \Delta X_{t-j} + \eta_t$$

حيث:

$(\nabla X_t = X_t - X_{t-1})$: مستوى الفرق الأول للمتغير؛

η_t: حد الخطأ العشوائي.

---

[1] – سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في جزائر**، شهادة ماجستير منشورة، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005-2006، ص 137-138.

- النموذج الثاني: هو نموذج مع ثابت وبدون اتجاه عام

$$\nabla X_t = \emptyset X_{t-1} + \mu + \sum_{j=1}^{p} \gamma \Delta X_{t-j} + \eta_t$$

- النموذج الثالث: هو نموذج مع ثابت ومع اتجاه عام

$$\nabla X_t = \emptyset X_{t-1} + \mu + \delta t + \sum_{j=1}^{p} \gamma \Delta X_{t-j} + \eta_t$$

في النماذج الثلاثة السابقة قمنا بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة $\left(\sum_{j=1}^{p} \gamma \Delta X_{t-j}\right)$ للتخلص من الارتباط الذاتي لحد الخطأ وبالتالي تصبح η_t غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخصائص المرغوبة للضجة البيضاء.

نطبق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية MCO لتقدير معاملات النماذج الثلاثة السابقة ونقارن قيمة احصائية t المقدرة للمعلمة مع القيمة الجدولية D&F والمطورة بواسطة Mackinnon [1] ويجب أن تكون كلّ السلاسل مستقرة مهما كانت درجة تكاملها.

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$H_0 : (\phi = 1)$ يوجد جذر وحدوي (فرضية عدم الاستقرار)

$H_1 : (\phi \neq 1)$ لا يوجد جذر وحدوي (فرضية عدم الاستقرار)

2- اختبار التكامل المشترك

يمكن ان يقال ان التكامل المشترك يشير الى طريقة الحصول على توازن او علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة أو أنّها تعني وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

وتتلخص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين Y_t ، X_t في أنه اذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (d) أي:

$X_t \sim I(d)$

[1] – عبد الصمد بوشنه، إختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، شهادة ماستر منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص 30-31.

$Y_t \sim I(d)$

وإذا يوجد علاقة بين هذين المتغيرين مثل:

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$$

من الدرجة (b, d) و تكتب:

X_t ، $Y_t \sim CI(b, d)$

وتسمى الدالة $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$ بدالة انحدار التكامل المشترك، ويمكن أن تعمم الفكرة إلى أكثر متغيرين وفي هذه الحالة فإنّ شرط تساوي السلاسل في التكامل قد لا ينطبق وإنما يشترط ان تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أي من المتغيرات المستقلة.

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من أهمها اختبار جوهانسن– جيسلس.

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح جوهانسون (1988) اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين:

- **الخطوة الأولى:** حساب البواقي $\widehat{\mu_t}$ و $\widehat{v_t}$ من خلال النموذجين التاليين:

الإنحدار الأول:

$$\nabla Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{A}_2 \nabla Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p \nabla Y_{t-p} + \mu$$

الإنحدار الثاني:

$$\nabla Y_{t-1} = \hat{A'}_0 + \hat{A'}_1 \nabla Y_{t-1} + \widehat{A'}_2 \nabla Y_{t-2} + \cdots + \hat{A'}_p \nabla Y_{t-p} + \mu$$

مع :

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{bmatrix}$$

$\widehat{\mu_t}$ و $\widehat{v_t}$: هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k,n) ؛

K : هو عدد المتغيرات؛

n : هو عدد المشاهدات.

- **الخطوة الثانية:** حساب مصفوفات التباين والتباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية.

$$\hat{\Sigma}_{uu} = (1/n)\sum_{t=1}^{T} u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = (1/n)\sum_{t=1}^{T} v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = (1/n)\sum_{t=1}^{T} u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = (1/n)\sum_{t=1}^{T} v_t u_t'$$

نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (k,k) انطلاقا من بواقي التقدير $\widehat{\mu_t}$ و $\widehat{v_t}$.

ويتم الحصول على K قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k,k) التي يمكن حسابها كما يلي:

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، اقترح جوهانسون وجوسيليوس إجراء اختبارين.

الأول اختبار الأثر (Trace) لاختبار فرضية أنّ هناك على الأكثر q من متجهات التكامل

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\hat{\Sigma}_{vu}\hat{\Sigma}_{uu}^{-1}\hat{\Sigma}_{uv}$$

المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q، وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{p} \ln(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث $\lambda_p, \dots, {}_{r+1}$ هي أصغر قيم المتجهات الذاتية p−r. وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r، أي أنّ عدد المتجهات يقل أو يساوي r.

الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى λ_{max} والتي تحسب احصائيته بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -Tln(1-\lambda\hat{}_{max})$$

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك.

3- تقديم نموذج VAR (Régression Auto Victor)

مــن أجل فهم طبيعة أداء الاقتصاد الكلي، ينبغي أن ينظر إليه على أنّه نموذج ديناميكي احتمالي، يأخذ بنظر الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية، وهذا ما تعكسه حقيقة نماذج متجهات الانحدار الذاتي والتي تعد أداة تجريبية مناسبة جدا لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات .

إنّ نموذج var يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسه ضمن الفترة الزمنية نفسها (t=1,2,…,T) ، ويمكن تمثيل متجه الانحدار الذاتي من الرتبة p ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره p بالصيغة الآتية:

$$\mathbf{Y_t = c + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + e_t}$$

حيث أنّ:

c: متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي الذي أبعاده (K×1)؛

A_i: مصفوفة ذات أبعاد (K× K) لكل من (i=1,2,…,P)؛

e_t : الخطــأ العشوائي.

4- التحليل الهيكلي

4-1- اختبار السببية وفق Granger

اقترح Granger(1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y1t وY2t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y1tتحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y2t، في هذه الحالة نقول أنّ Y1t تسبب Y2t ، إذن نقول عن متغيرة أنّها سببية إذا كانت تحتوي على المعلومات تساعد عبى تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية . ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك

إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ليكن النموذج Var(p) المستقر حيث:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{12}^1 & \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 & \phi_{22}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{pmatrix} + \ldots + \begin{pmatrix} \phi_{1p}^1 & \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 & \phi_{2p}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

السلاسل $Y_{2t-1}, Y_{2t-2}, \ldots, Y_{2t-P}$ تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات $Y_{1t-1}, Y_{1t-2}, \ldots, Y_{1t-P}$، نرى ما إذا كانت مجموعة Y_{2t} لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات Y_{1t} للنموذج Var.[1]

والفرضيات للاختبار جرانجر للسببية تكون كالتالي:

$\mathbf{H_0}: \emptyset_{11}^2 = \emptyset_{12}^2 = \cdots = \emptyset_{1p}^2 = \mathbf{0}$ إذا كانت الفرضية المقبولة $\mathbf{Y_{1t}}$ لا يسبب $\mathbf{Y_{2t}}$

$\mathbf{H_0}: \emptyset_{11}^1 = \emptyset_{12}^1 = \cdots = \emptyset_{1p}^1 = \mathbf{0}$ إذا كانت الفرضية المقبولة $\mathbf{Y_{2t}}$ لا يسبب $\mathbf{Y_{1t}}$

في حالة ما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين في آن واحد، أي أن المتغير Y_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2t} وفي نفس الوقت Y_{2t} تسبب المتغيرة Y_{1t}، فإنّه بإمكاننا القول أنّه توجد علاقة تغذية مرتدة أو عكسية (علاقة تبادلية).

4-2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

يقوم نموذج Var بنمذجة العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة .إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام.

[1]- محمد شيخي، مرجع سابق، ص 276-277.

لنأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^0 \\ \hat{\phi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varepsilon}_{1t} \\ \hat{\varepsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في $\hat{\varepsilon}_{1t}$ خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على Y_{1t} و Y_{1t+1} ثم على Y_{2t+1} ، فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على $\hat{\varepsilon}_{1t}$ تساوي 1 فإنّ أثرها يكون كالتالي:

- في الفترة t:

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t} \\ \nabla Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}$$

- في الفترة t+1:

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}$$

- في الفترة t+2:

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+2} \\ \nabla Y_{2t+2} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix}$$

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة. تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنّها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث بأنّها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات .في هذه الحالة، نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية .إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين $\hat{\varepsilon}_{1t}$، فإنّ صدمة ما على $\hat{\varepsilon}_{1t}$ حتما ستكون متبوعة بصدمة على $\hat{\varepsilon}_{2t}$. في هذه الحالة معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي $\hat{\varepsilon}_{1t}$ و $\hat{\varepsilon}_{2t}$ و لكن لا تشير إلى اتجاه السببية.[1]

[1] – محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي -محاضرات و تطبيقات**–، ط1، دار حامد، الجزائر، 2011، ص 281–282.

4-3- تحليل مكونات التباين

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ رياضيا نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

بعدما تصبح الصدمات طبيعية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج[1]:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطي بالعلاقة التالية:

$$Y_{t+h} - E(Y_{t+h}) = \mu + \sum_{i=0}^{h-1} M_i v_{t+h-i}$$

إذا كانت صدمة معينة على ε_{1t} لا تؤثر على تبيان خطأ Y_{1t} مهما تكن h، فمن المحتمل أنّ Y_{2t} متغير خارجي باعتبار أنّ Y_{2t} و ε_{1t} مستقلان. و عكس ذلك، إذا كانت لصدمة معينة على ε_{1t} أثر كبير على تباين خطأ Y_{2t} فإنّ هذه الأخيرة متغير داخلي.

[1]- عبد الصمد بوشنه، **مرجع سابق**، ص 36-37.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سيتم في هذا المبحث التعرف على متغيرات الدراسة، يليها عرض نتائج الدراسة القياسية في مختلف مراحلها وكذا مناقشة هذه النتائج من خلال التحليل الاقتصادي والاحصائي لها، حيث سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاث نماذج وذلك بتقدير اثر كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدى وذلك من اجل التحليل المفصل لأثر هذه المتغيرات على المتغير التابع كل على حدى، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج ايفيوز9.

المطلب الأول: التعرف على متغيرات الدراسة

وفيما يلي يتم التعرف على متغيرات الدراسة:

1- متغيرات الدراسة

يتم التطرق في موضوع هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج VAR للسلسلتين التي تبدأ من 1980 الى 2016.

1-1- المتغير التابع (النمو الاقتصادي)

هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، و نرمز له بـــ GDP.

الشكل رقم (01): تمثيل بياني للمتغير التابع للنمو الاقتصادي

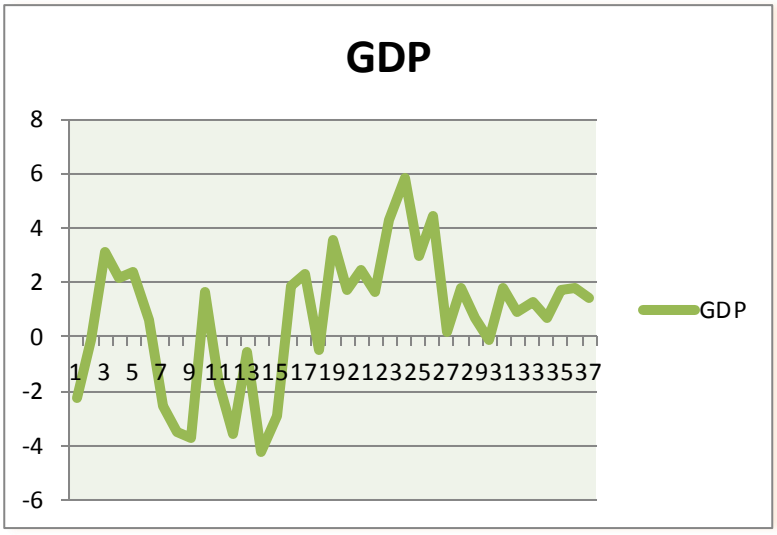

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

ارتفاع حجم الاقتصاد الجزائري، ويعود ذلك إلى ضعف قدرة الاستيعاب في الاقتصاد الوطني وكذلك امتاز بالضعف تماشيا مع الشروع في المخططات الاقتصادية واتسمت بوضع قاعدة اقتصادية وبرامج التنمية من أجل الخروج من مرحلة التدهور لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

1-2- المتغيرات المستقلة (التجارة الخارجية)

1-2-1- الصادرات

هي السلع والخدمات التي تنتجها الدول وتبيعها لدول أخرى مقابل عملات أجنبية، و نرمز له بـــ X.

الشكل رقم (02): تمثيل بياني للمتغير المستقل للصادرات

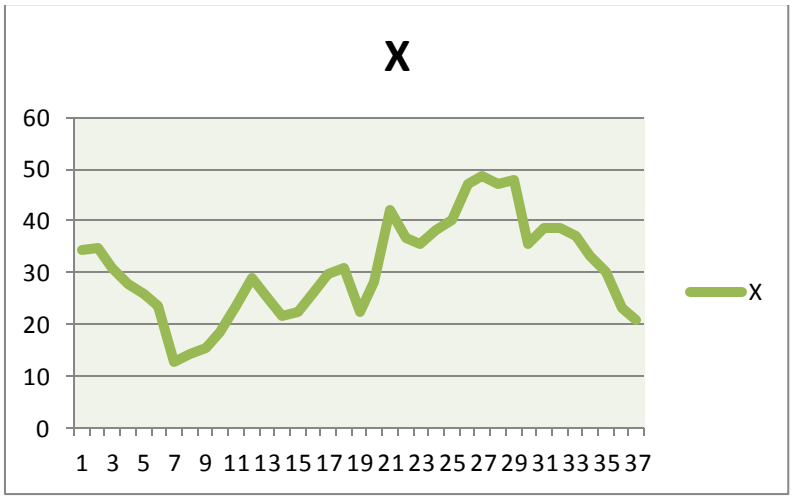

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

نقص في قيمة الصادرات، وهذا يدل على أن الجزائر عاشت من نقص العملات الأجنبية اللازمة للتمويل الواردات، أي أن فجوة الصرف الأجنبي شكلت عائقا في طريق النمو الاقتصادي وعرفت زيادة في الصادرات، وشهد نوع من الاستقرار وهبوط كبير في الآونة الأخيرة، وذلك راجع لانخفاض عوائد العملة الصعبة وإلغاء المشاريع الاستثمارية، وانهيار أسعار المحروقات.

1-2-2- الواردات

هو جلب السلع من الخارج إلى داخل البلد لزيادة الإنتاج وتنويعه، و نرمز له بـــ M.

الشكل رقم (03): تمثيل بياني للمتغير المستقل للواردات

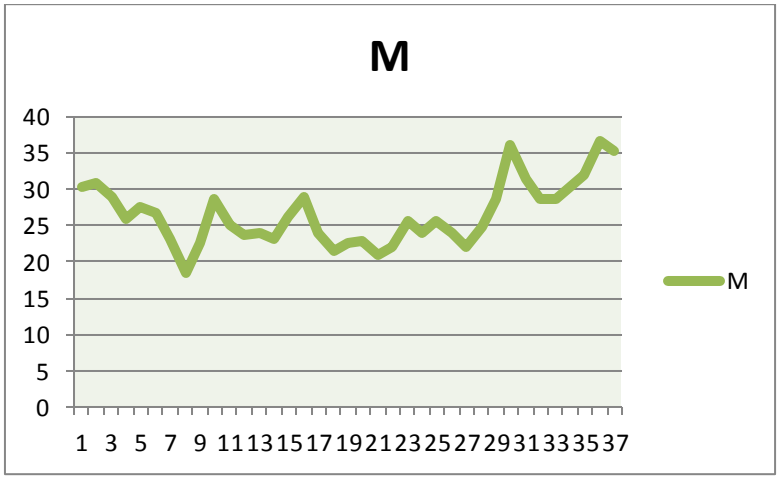

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

عرفت الواردات تطورا نسبيا غير أنه شهد تذبذبا في بعض السنوات ويرجع لعدم مرونة العرض المحلي ونمو الطلب على السلع الاستهلاكية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

بعد التعرف على متغيرلت الدراسة وما ذكر سابقا، سنحاول في هذا المطلب عرض وتحليل نتائج المتواصل اليها.

1-الدراسة الوصفية

لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات الممثلة وبالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على نتائج التالية:[1]

الجدول (04): وصف متغيرات الدراسة

المتغيرات	GDP	X	M
الوسط الحسابي	0.74	30.78	26.49
أعلى قيمة	5.85	48.81	36.54
أدنى قيمة	-4.23	12.85	18.41
الانحراف المعياري	2.44	9.48	4.33

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

[1] - أنظر الملحق رقم (01)، ص65.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بلغت أعلى قيمة للنموّ الاقتصادي (GDP) 5.85 سنة 2003 في الجزائر وأدنى قيمة – 4.23سنة 1993، حيث بلغت متوسطها على طول الفترة قيمة 0.74؛
- بلغت أعلى قيمة للصادرات (x) 48.81 سنة2006 و أدنى قيمة 12.85 سنة 1986، حيث بلغت متوسطها على طول الفترة قيمة 30.78؛
- بلغت أعلى قيمة للواردات (m) 36.54 سنة 2015 وأدنى قيمة 18.41 سنة 1987، حيث بلغت متوسطها على طول الفترة قيمة 26.49.

أما من خلال القيم الانحراف المعياري نلاحظ أنّ هناك تشتت بين السلاسل ملحوظ وخاصة الانحراف المعياري لمتغير الصادرات كان التشتت كبير حيث قدر بـــ (x) 9.48، وهذا يدل على عدم تجانس قيم السلسلة.

2-الارتباط بين المتغيرات

يتم الاعتماد في هذا التقييم على مصفوفة الارتباط بالاستعانة على برنامج eviews لمعرفة ما اذ كانت هناك علاقة ارتباط بين المتغيرات أم لا[1].

الجدول (05): مصفوفة ارتباط بين المتغيرات

المستقل / التابع	X	M
GDP	0.16	0.47

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين النموّ الاقتصادي والصادرات حيث بلغت قيمتها 0.47 وبالاعتماد على النتيجة التي تم التوصل اليها يمكن القول أن ضعف هذه العلاقة راجع الى ضعف النمو الاقتصادي كون الصادرات عبارة عن محرك لها، و ذلك لعدة أسباب كضعف جودة منتوجاتها التجارية ، اما بالنسبة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والواردات فهي علاقة ضعيفة جدا حيث قدرت قيمتها بـــ 0.16.

[1] - أنظر الملحق رقم (02)، ص65.

3- دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

تعد اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، ولمعرفة أنّ السلسلة مستقرة أو غير مستقرة.

إنّ عدم استقرار السلاسل الزمنية يعدّ من المشاكل التي تواجه الدراسات القياسية والتي تؤدي إلى الحصول على نتائج مظلة وغير واقعية، لذا يعتبر شرط استقرار السلاسل الزمنية شرطا ضروريا في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية للوصول إلى نتائج سليمة و منطقية.

ومن أجل تحديد أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة لا بد من تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية من أجل معرفة وجود جذر وحدة (Unit Root) وذلك باستخدام اختبار ديكي فولار المطوّر(ADF) الأكثر شيوعا. ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث و هي: عدم وجود ثابت واتجاه عام، وجود ثابت وثابت واتجاه عام.

ADF: ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller

حيث يعتمد اختبار (**ADF**) على الفرضيات التالية:

H_0: **السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)**

H_1: **السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي)**

3-1- دراسة الإستقرارية لمتغيرات النموذج عند المستوى

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (06): اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الأصلية عند المستوى

اختبارات ديكي فولار جذر الوحدة (ADF)			
عند المستوى I(0)			
معادلات اختبار ديكي فولار	**GDP**	**X**	**M**
مع ثابت	**-3.36** **(0.0189)**	**-1.46** **(0.5406)**	**-1.85** **(0.3487)**
ثابت واتجاه عام	-3.49 **(0.0546)**	-1.48 **(0.8158)**	-2.44 **(0.3495)**
بدون ثابت	-3.12 **(0.0027)**	-0.83 **(0.3455)**	-0.012 **(0.6719)**
القرار	وجود جذر الوحدة معناه أنّ سلسلة النموّ الاقتصادي غير مستقرة لأنّ احتمال المعادلة الثانية أكبر من 5% أي نقبل الفرضية H_0	وجود جذر الوحدة معناه أنّ سلسلة الصادرات غير مستقرة لأنّ جميع احتمال المعادلات اختبار ديكي فولار أكبر من 5% أي نقبل الفرضية H_0	وجود جذر الوحدة معناه أنّ سلسلة الواردات غير مستقرة لأنّ جميع احتمالات المعادلات اختبار ديكي فولار أكبر من 5% أي نقبل الفرضية H_0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

يوضح الجدول رقم (06) أنّ جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (0) لهذا سنقوم باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى (1). [1]

[1] - أنظر الملحق رقم (03)، ص66.

3-2- دراسة الإستقرارية لمتغيرات النموذج عند الفروقات من الدرجة الأولى

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول

اختبارات ديكي فولار جذر الوحدة (ADF)			
عند الفرق الأول I(1)			
معادلات اختبار ديكي فولار	GDP	X	M
مع ثابت	-6.101 **(0.0000)**	-5.35 **(0.0001)**	-5.45 **(0.0001)**
ثابت واتجاه عام	-5.99 **(0.0001)**	-4.37 **(0.0073)**	-6.41 **(0.0000)**
بدون ثابت	-6.21 **(0.0000)**	-5.409 **(0.0000)**	-5.52 **(0.0000)**
القرار	عدم وجود جذر الوحدة معناه أنّ سلسلة النموّ الاقتصادي مستقرة لأنّ جميع احتمال المعادلات اختبار ديكي فولار أقل من 5% أي نقبل الفرضية H_1	عدم وجود جذر الوحدة معناه أنّ سلسلة النموّ الاقتصادي مستقرة لأنّ جميع احتمال المعادلات اختبار ديكي فولار أقل من 5% أي نقبل الفرضية H_1	عدم وجود جذر الوحدة معناه أنّ سلسلة النموّ الاقتصادي مستقرة لأنّ جميع احتمال المعادلات اختبار ديكي فولار أقل من 5% أي نقبل الفرضية H_1

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى)، يتضح أنّ القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لكلا السلاسل الزمنية النموّ الاقتصادي (GDP)، الصادرات (x) والواردات (m)، فهي أقل تماما من القيم الحرجة لـــ Mackinnon لجميع معادلات الديكي فولار ما عدى في المعادلة الثانية وجود اتجاه عام وثابت في السلسلة النموّ الاقتصادي، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%، و هذا ما يقودنا أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في

الأصل ومستقر, في الفرق الأول أي أنّها متكاملتان من نفس الدرجة ودرجة تكاملهما هي الواحد(01) وهذا يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبل إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لابد من تحديد درجة تأخير مسارVar . [1]

4- تحديد درجة تأخير المسار VAR

من أجل اختيار العدد المثلى لفترات التباطؤ تم الاستخدام اختبار (VAR Lag Order Selection Criteria)، وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيك AIC ، معيار شيوارتز SIC ومعيار هانن كون HQ) حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (08):اختبار اختيار درجة تأخير المسار (VAR)

درجة تأخير	AIC	SC	HQ
0	17.57	17.71	17.71
1	**15.41**	**15.94**	**15.94**
2	15.61	16.55	16.55
3	15.53	16.88	16.88

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

تبين لنا نتائج الجدول حسب المعايير المفاضلة أنّ درجة التأخير المثلى هي (t-1) أي Lag=1.

5- اختبار جوهانسون لتحديد علاقات التكامل المتزامن (المشترك) [2]

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنّها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة (01)، تعتبر طريقة جوهانسون Johansen 1988 للتكامل المشترك أفضل من طريقة Engle-Granger عندما تكون متغيرات النموذج أكثر من متغيرين ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات، ومن بين شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.

[1] - أنظر الملحق رقم (04)، ص67.

[2] - أنظر الملحق رقم (05)، ص68.

يمكننا اختبار امكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك لــ(Johansen) يقترح اختبارين هما : اختبار الأثر(Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى(Max Eigenvalue) واللذان يرتكزان على نفس الفرضيات:

H_0^1: Var عدم وجود علاقة تكامل مشترك

H_0^2: VECM وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الاقل

الجدول رقم (09): اختبار جوهانسون

Maximal Eigenvalue Test		
فرضية العدم	**الفرضية البديلة**	القيمة الاحتمالية
r=0	**r=1**	0.1427
r ≥ 1	**r=2**	0.220
r ≥ 2	**r=3**	0.0747
Trace Test		
r=0	**r=1**	0.4763
r ≥ 1	**r=2**	0.2372
r ≥ 2	**r=3**	0.0747

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

من خلال الجدول السابق يتضح جميع الاحتمالات أكبر من 5% أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك (متزامن) بين المتغيرات في ظل 3 علاقات ممكنة وعليه فإنّنا نقبل الفرضية الصفرية أي لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل يعني أنّه بإمكاننا تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي الديناميكي Var.

6- تقدير النموذج المعتمد في الدراسة [1]

بعد الحصول على سلاسل مستقرة ومعرفة أي نموذج سنطبق، سيتم التقدير بنموذج شعاع الانحدار الذاتي المتكون من الصادرات، الواردات والنموّ الاقتصادي لكن سنكتفي بتقدير وتحليل نموذج المراد دراستها وهي معادلة النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (04): معادلة النمو الاقتصادي

$$GDP = 0.387*GDP(-1) + 0.064*X(-1) + 0.0403*M(-1) - 2.516$$

$$(0.16) \qquad (0.04) \qquad (0.08) \qquad (2.54)$$

$$R^2 = 0.335945 \qquad F\text{-}Statistic = 5.396257$$

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

- النموّ الاقتصادي يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت واحد وتأخر واحد بالنسبة لكل من: النموّ الاقتصادي، الصادرات والواردات أي أنّ النموّ الاقتصادي في السنة t يؤثر ويتأثر النموّ الاقتصادي والمتغيرات الأخرى خلال سنة سابقة واحدة (t=1).
- كل معلمات النموذج غير معنوية إحصائيا ما عدى الصادرات فهي معنوية لأنّ احتمال احصائية ستودنت لـــX أقل من 0.05؛
- جميع المعلمات إشارتها موجبة و هي مقبولة من ناحية الاقتصادية أي:

✓ توجد علاقة طردية بين النموّ الاقتصادي والصادرات، فارتفاع النموّ الاقتصادي بنسبة 1% لسنة ما سترتفع الصادرات في الجزائر بنسبة 6.4% في السنة الموالية؛

✓ توجد علاقة طردية بين النموّ الاقتصادي والواردات، فارتفاع النموّ الاقتصادي بنسبة 1% لسنة ما سترتفع الواردات في الجزائر في السنة الموالية بنسبة 4.03%؛

✓ توجد علاقة طردية بين النموّ الاقتصادي وقيمتها المؤخرة فارتفاع النموّ الاقتصادي بنسبة 1% لسنة ما سترتفع الصادرات في الجزائر بنسبة 6.4% في السنة الموالية ويرجع هذا التغيير إلى توجهات النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية

[1] - أنظر الملحق رقم (06)، ص69.

المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكمش في النشاط الاقتصادي).

- إشارة الثابت سلبية عدم معنوية الثابت حسب اختبار ستودينت.
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2= 0.335945) وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر النموّ الاقتصادي بنسبة 33.59%، والنسبة الباقية مفسرة من قبل متغيرات لم يتم إدراجها في النموذج، وعليه فإن المتغير GDP لم يتم تفسيره جيدا من قبل الصادرات والواردات؛
- قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (**F-Statistic**=5.396257) أكبر من قيمة فيشر المجدولة ($F_{1,33}^{0.05}$=4.17) تثبت المعنوية الكلية لمعلمات النموذج لأنّ القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، وهذا يدل على وجود علاقة خطية بين الصادرات والواردات وبين النمو الاقتصادي أي أنّ النموذج مقبول من الناحية الاحصائية اعتمادا على احصائية فيشر.

7- اختبار استقرارية نموذج Var

إنّ عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية وذلك باستخدام اختبار (**Inverse Roots of AR Characteristic**) .

إن مقلوب الجذور الحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية وأن جميع المعاملات اقل من الواحد وهذا يعنى أنّ النموذج Var لا يعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين ومنه فالنموذج Var(1) مستقر.

شكل رقم (05): نتائج اختبار استقرارية نموذج Var(1) المقدر

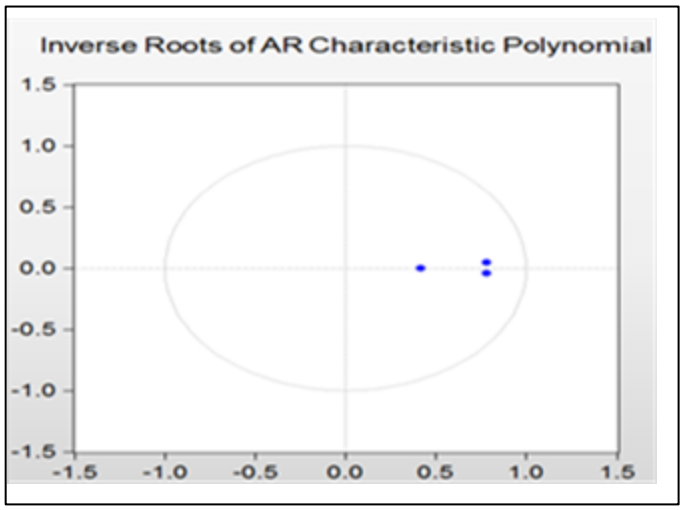

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

8- تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل

تسمح ديناميكية نماذج Var بنمذجة العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة.

إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام إذن سيتم المحاولة في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات كل متغيرة من متغيرات النموذج في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات مقبلة.

الجدول رقم (10): تحليل الصدمات

Response of GDP: Period	GDP	X	M
1	2.068287	0.000000	0.000000
2	0.887096	0.278164	0.102432
3	0.437200	0.373830	0.087494
4	0.273157	0.388442	0.043429
5	0.215054	0.367509	0.001355
6	0.192312	0.332034	-0.029985
7	0.178753	0.291990	-0.050062
8	0.165772	0.252207	-0.060911
9	0.151379	0.214999	-0.064998
10	0.135815	0.181398	-0.064491

Response of X: Period	GDP	X	M
1	0.958207	4.885874	0.000000
2	1.744808	4.154142	-0.505987
3	1.977348	3.531831	-0.754965
4	1.953906	2.988775	-0.855424
5	1.814445	2.513352	-0.868693
6	1.627330	2.099629	-0.831472
7	1.427148	1.742828	-0.766597
8	1.231713	1.438012	-0.688549
9	1.050034	1.179923	-0.606503
10	0.886261	0.963171	-0.526136

Response of M: Period	GDP	X	M
1	0.581586	-0.931626	2.540831
2	-0.481557	-0.060332	1.996419
3	-0.597548	0.379742	1.446091
4	-0.423915	0.590468	0.987182
5	-0.205822	0.673826	0.635592
6	-0.023565	0.684797	0.379283
7	0.105685	0.654898	0.199227
8	0.186738	0.603076	0.077058
9	0.230274	0.541040	-0.002592
10	0.246954	0.476069	-0.051781

Cholesky Ordering: GDP X M

الشكل رقم (06): دوال الاستجابة

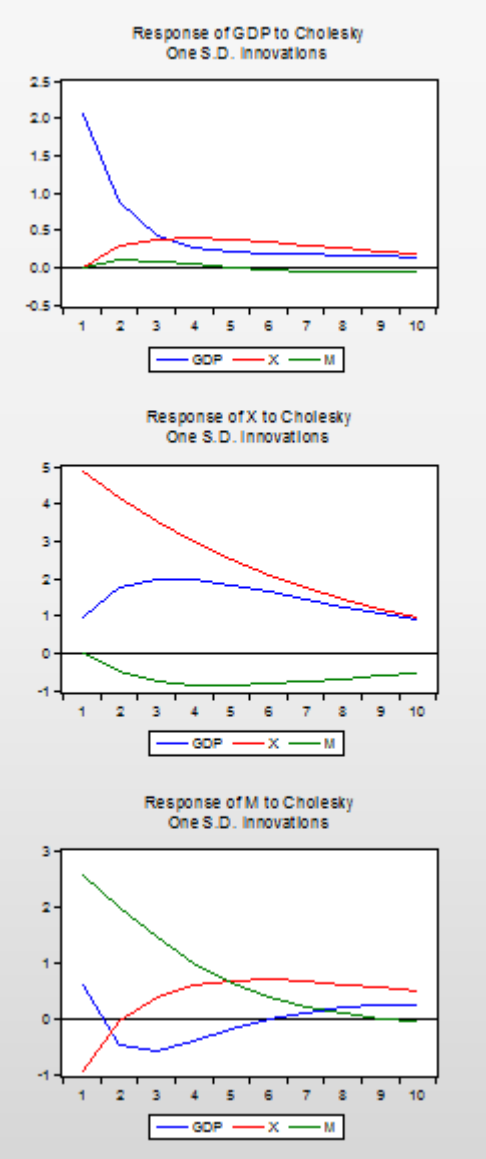

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

8-1- أثار صدمة في النمو الاقتصادي

من خلال الشكل أدناه، نلاحظ أنّه عند إحداث صدمة عشوائية في المتغير GDP خلال الفترة الزمنية (t=1) بمقدار (ΔGDP=2.068) فإنّ ذلك لم يؤدي إلى أي تغير في x و m خلال نفس الفترة، لكن خلال باقي الفترات التسع ارتفعت وبتذبذب لتنخفض في الفترة العاشرة (بمقدار (ΔGDP=0.13).

8-2- أثار صدمة في الصادرات

عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة X في الفترة (t=1) بمقدار (ΔX=4.88) وقيمة (ΔGDP=0.95) و عدم حدوث أي تغير في M لكن خلال باقي الفترات التسع انخفضت حتى الفترة العاشرة بمقدار (ΔX=0.96).

8-3- أثار صدمة في الواردات

عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة M في الفترة (t=1) بمقدار (ΔM=2.54)، قيمة (ΔGDP=0.58) ومع اضمحلال أثر الصدمة انعكس ذلك بالسلب على الصادرات بقيمة (ΔX=-0.93) عدم حدوث أي تغير في M لكن خلال باقي الفترات التسع انخفضت حتى الفترة العاشرة بمقدار (ΔGDP=0.96).

9- تحليل مكونات التباين

يعتمد هذا التحليل بدرجة كبيرة على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت النتائج متقاربة بعد إعادة ترتيب المتغيرات دلّ ذلك على مصداقية النتائج .ولتجنب مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في متغيرات النموذج يتم اللجوء إلى تحليل Choleski الذي تصبح الأخطاء بواسطته متعامدة، بمعنى أن الأخطاء لا تؤثر على بعضها بنفس الوقت ومصفوفة التباين المشترك(التغاير) لنتائج الأخطاء قطرية.

الجدول رقم (11): تحليل التباين

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	GDP	X	M
1	2.068287	100.0000	0.000000	0.000000
2	2.269938	98.29470	1.501666	0.203633
3	2.343324	95.71545	3.954064	0.330488
4	2.391350	93.21428	6.435387	0.350328
5	2.428964	91.13354	8.526868	0.339593
6	2.459267	89.51298	10.14088	0.346142
7	2.483488	88.29357	11.32638	0.380057
8	2.502501	87.39583	12.17062	0.433547
9	2.517117	86.74553	12.75926	0.495206
10	2.528119	86.28074	13.16328	0.555980

Variance Decomposition of X:

Period	S.E.	GDP	X	M
1	4.978948	3.703762	96.29624	0.000000
2	6.734033	8.738167	90.69725	0.564584
3	7.893092	12.63613	86.03806	1.325815
4	8.705353	15.42581	82.51866	2.055528
5	9.281538	17.39165	79.92413	2.684219
6	9.689940	18.77693	78.02405	3.199021
7	9.977816	19.75488	76.63774	3.607376
8	10.17919	20.44517	75.63121	3.923615
9	10.31884	20.93100	74.90541	4.163594
10	10.41482	21.27113	74.38645	4.342415

Variance Decomposition of M:

Period	S.E.	GDP	X	M
1	2.768030	4.414546	11.32770	84.25776
2	3.447204	4.797854	7.334435	87.86771
3	3.804690	6.405257	7.017091	86.57765
4	3.997318	6.927458	8.539092	84.53345
5	4.108398	6.808903	10.77358	82.41752
6	4.182378	6.573327	13.07668	80.34999
7	4.239344	6.460005	15.11405	78.42595
8	4.286788	6.507565	16.76051	76.73193
9	4.326928	6.670611	18.01449	75.31490
10	4.360346	6.889523	18.93148	74.17900

Cholesky Ordering: GDP X M

الشكل رقم (07): منحنى التباين

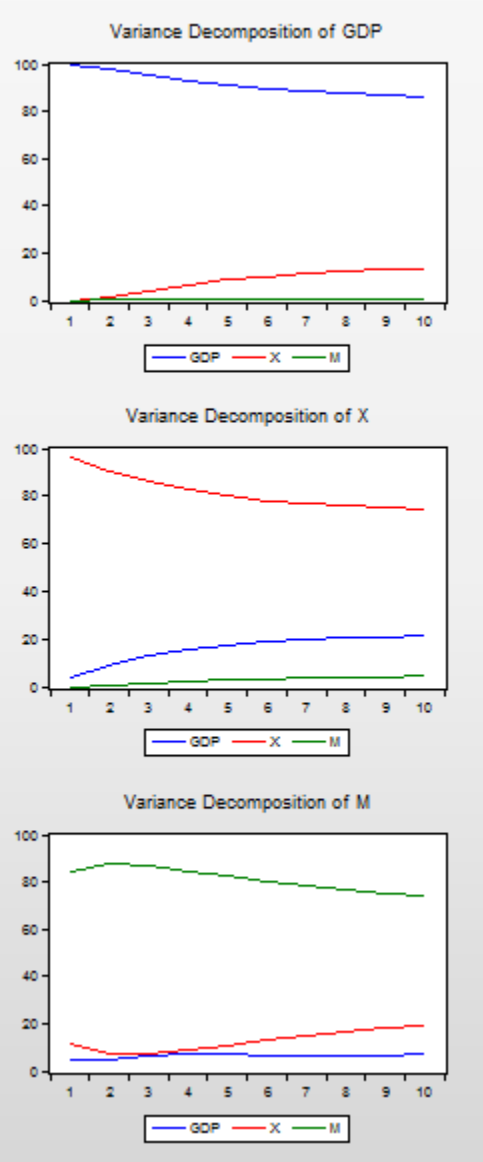

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

9-1- تباين النمو الاقتصادي

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (11) أنّ متغير النمو الاقتصادي يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 98.29% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، وصدمة في المتغيرة X يمكن

أن تسبب 1.5% من التقلبات في النمو الاقتصادي و0.203% يرجع إلى M، أما على المدى الطويل عند الفترة العاشرة كانت القدرة التفسيرية لـــX عالية حيث تفسر حوالي 13.16% من أخطاء التباين للنمو الاقتصادي.

9-2- تباين الصادرات

متغير الصادرات يفسر 96.29% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما انخفض بنسبة 90.69% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه وصدمة في المتغيرة GDP يمكن أن تسبب 8.73% من التقلبات في الصادرات و 0.56% يرجع إلى M، أما على المدى الطويل عند الفترة العاشرة كانت القدرة التفسيرية لـــــ GDP عالية حيث تفسر حوالي 21.27% من أخطاء التباين للصادرات.

9-3- تباين الواردات

متغير الواردات يفسر 84.25% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما87.86% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، وصدمة في المتغيرة X يمكن أن تسبب 7.33% من التقلبات في الواردات و 4.79% يرجع إلى GDP، أما على المدى الطويل عند الفترة العاشرة كانت القدرة التفسيرية لـــX عالية حيث تفسر حوالي 18.93% من أخطاء التباين للواردات.

10- اختبار السببية وفق جرانجر (Granger)

إنّ دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة. وبعد الكشف عن العلاقة قصيرة المدى بين التجارة الخارجية والنموّ الاقتصادي باستخدام شعاع الانحدار الذاتي Var، سنقوم الآن بتحديد اتجاه العلاقة السببية و ذلك باستعمال اختبار جرانجر مع أخذ الفجوة الزمنية المثلى تساوي 6 (Lag=6) ويمكن عرض النتائج في الجدول التالي: [1]

[1] - أنظر الملحق رقم (07)، ص70.

الجدول رقم (12): اختبار جرانجر للسببية بين متغيرات الدراسة

الفرضيات	قيمة فيشر المحسوبة	قيمة فيشر الاحتمالية	القرار
x لا يسبب GDP **GDP لا يسبب x**	1.03 0.94	0.36 0.401	لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات والنموّ الاقتصادي
m لا يسبب GDP **GDP لا يسبب m**	2.4002 1.15	0.107 0.32	لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات والنموّ الاقتصادي
m لا يسبب x **x لا يسبب m**	1.03 1.16	0.36 0.32	لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات والنموّ الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviwes 9

تشير نتائج اختبار السببية إلى عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين جميع السلاسل الزمنية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة الاحتمال الموافق لـــــ F-Statistic فهو أكبر من مستوى الدلالة 5%، وهو ما ستوافق مع نتائج شعاع الانحدار الذاتي.

خلاصة:

لقد تم المحاولة في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة، من خلال العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (الصادرات، الواردات)، حيث كانت السلاسل مستقرة من عدمها، الذي تطلب إجراء اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد مرتبة تكامل كل متغير على حدى، وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل–جرانجر، بالإضافة إلى استخدام جرانجر للسببية وذلك للتحقق من عدم وجود علاقة طويلة المدى بينهم، وهو ما يؤكد النتائج المتوصل إليها بإتباع منهجية الانحدار الذاتي VAR.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل والتأثير المتبادل بينهم، وكذا توضيح العلاقة التي ترتبط بينهم وذلك باستخدام الأسلوب القياسي لتقدير هذه العلاقة.

كما تم الاستعراض في هذه الدراسة إلى العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (الصادرات، الواردات)، وذلك بغية إظهار مدى قدرة التجارة الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الدراسة خلصت إلى غياب تأثير بين المتغيرين إحصائيا، وبالتالي عدم صحة الفرضية الأساسية للبحث، وهذا يختلف عن النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي.

أولا: النتائج

- بالنسبة لتقدير العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، تم استخدام اختبار فحص اسقرارية السلاسل الزمنية بحيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الصفر.
- اتضحت النتائج أن جميع الاحتمالات أكبر من 5% أي عدم وجود علاقة تكامل بين مشترك بين المتغيرات.
- عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- إشارة الثابت سلبية عدم معنوية الثابت حسب اختبار ستودينت.
- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات.
- تدل نتائج اختبار السببية على عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين جميع السلاسل الزمنية وهو ما توافق مع نتائج شعاع الانحدار الذاتي.

ثانيا: اقتراحات

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

- الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي، والسياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من
- خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية.

- قبل التطرق إلى أي دراسة لابد من ضبط والتحقق من صحة المعطيات لإخراج نموذج قياسي جيد.
- الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية الطويلة للحصول على نموذج قياسي أمثل.

ثالثا: آفاق الدراسة

- دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (مقارنة بين الجزائر والمغرب).
- دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1960–2017.
- دراسة قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج بانل.
- دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي للدول النامية.

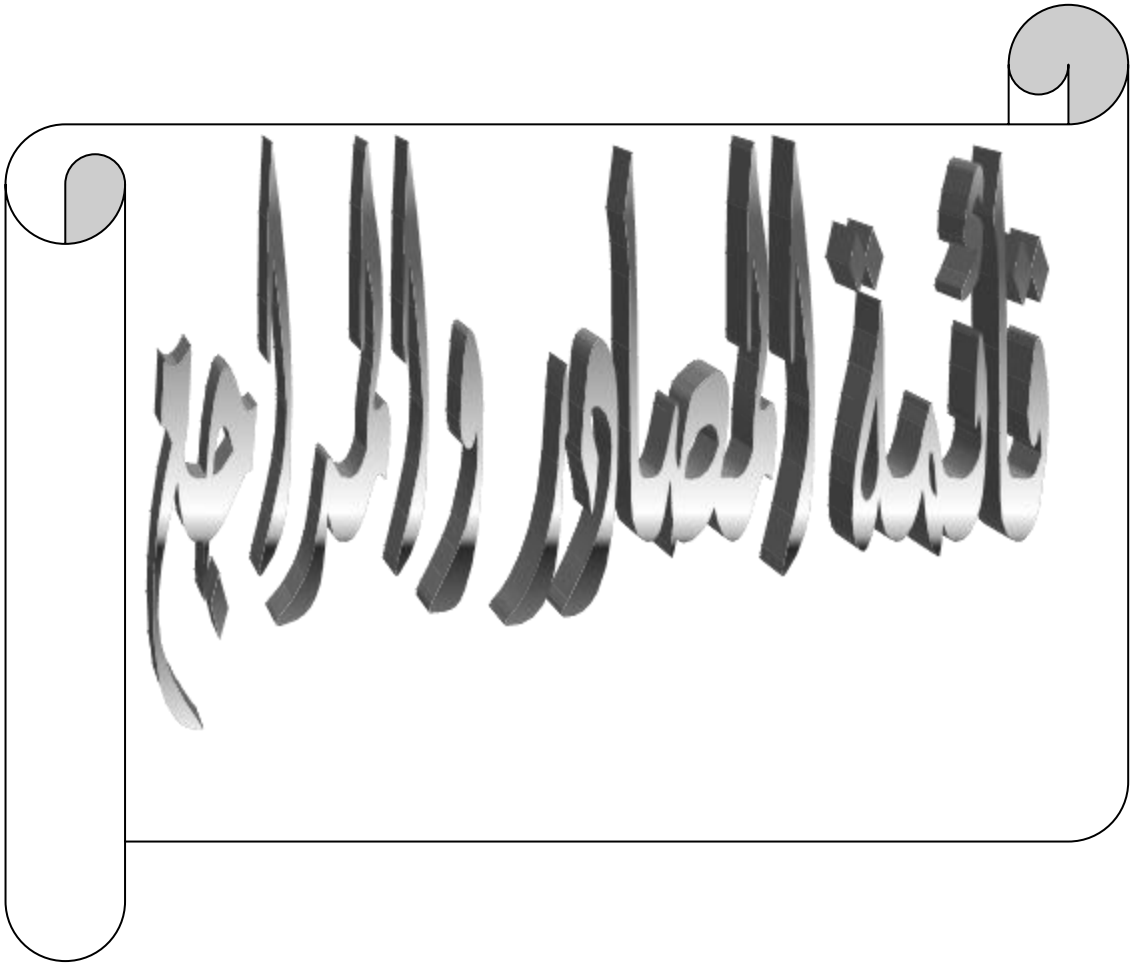
قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، **دراسات في إدارة الأعمال**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001.
2. أبو علفة وعصام الدين أمين، **تسويق متقدم: اتجاهات تسويقية معاصرة**، مؤسسة حورس الداخلية، مصر، 2003.
3. بخيت حسان، **تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية الواقع والمتطلبات**، 2008.
4. توادر ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، تر: حسين حسن حمود، دار المريخ، الرياض، 2006.
5. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، 2000.
6. رعد حسن الصون، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، 2000.
7. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
8. رضوان المحمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2006.
9. هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2009.
10. مايكل إيدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، تر: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
11. محمد إبراهيم عبيدات وآخرون، **الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989.
12. محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.
13. محمد السيد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، 84شارع زكرياء، 2009.
14. محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
15. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
16. محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.

17. محمود عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

18. محمد عبد العظيم وإيمان شقير، **التسويق المعاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

19. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

20. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

21. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.

22. فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق الحرة العربية الكبرى**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

23. فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

24. صديق محمد عفيفي، **التسويق الدولي (نظم التصدير والاستيراد)**، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، ط10، د س ن.

ب- المقالات العلمية:

25. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.

ج- الأطروحات والمذكرات:

26. التجاني بن سالم، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2016-2017.

27. السواعي خالد محمد، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

28. بالحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

29. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، 2013-2014.

30. لزرق شهرة، **الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة تبسة، 2012.

31. عبد الصمد بوشنه، **اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014**، شهادة ماستر منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي -محاضرات وتطبيقات**-، ط1، دار حامد، الجزائر، 2011.

32. عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1990-2006**، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2009-2010.

33. عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

34. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في جزائر**، شهادة ماجستير منشورة، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005-2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

35. jean Arrous, **les theories de la croissance**, editions du seuil, Paris, 1999.

الملاحق

ملحق رقم (01): الإحصاءات الوصفية

	GDP	M	X
Mean	0.748643	26.49599	30.78055
Median	1.431403	25.64820	30.21912
Maximum	5.850521	36.54646	48.81069
Minimum	-4.232193	18.41211	12.85476
Std. Dev.	2.444831	4.333898	9.489572
Skewness	-0.393488	0.588283	0.132884
Kurtosis	2.622103	2.801837	2.337662
Jarque-Bera	1.174962	2.194676	0.785208
Probability	0.555725	0.333758	0.675296
Sum	27.69980	980.3515	1138.880
Sum Sq. Dev.	215.1791	676.1763	3241.871
Observations	37	37	37

ملحق رقم (02): الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation			
	GDP	M	X
GDP	1.000000	0.168130	0.475532
M	0.168130	1.000000	0.049672
X	0.475532	0.049672	1.000000

ملحق رقم (03): الفروقات الأصلية لمتغيرات الدراسة

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on X

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.486439	0.8158
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on M

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.449871	0.3495
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.498827	0.0546
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (04): الفروقات المتكاملة من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.998622	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(M)

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.410065	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(X)

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.379515	0.0073
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (05): التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 05/07/18 Time: 23:26
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP M X
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.305138	25.54978	29.79707	0.1427
At most 1	0.240584	12.80831	15.49471	0.1220
At most 2	0.086750	3.176091	3.841466	0.0747

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.305138	12.74147	21.13162	0.4763
At most 1	0.240584	9.632217	14.26460	0.2372
At most 2	0.086750	3.176091	3.841466	0.0747

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (06): تقدير نموذج الدراسة بأشعة الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/07/18 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	M	X
GDP(-1)	0.387630	-0.517461	0.523288
	(0.16330)	(0.21854)	(0.39310)
	[2.37377]	[-2.36777]	[1.33118]
M(-1)	0.040315	0.785735	-0.199142
	(0.08586)	(0.11491)	(0.20670)
	[0.46952]	[6.83764]	[-0.96345]
X(-1)	0.064619	0.137474	0.812263
	(0.04241)	(0.05676)	(0.10209)
	[1.52371]	[2.42215]	[7.95629]
C	-2.516755	1.870659	10.30528
	(2.54302)	(3.40337)	(6.12176)
	[-0.98967]	[0.54965]	[1.68339]
R-squared	0.335945	0.629072	0.754317
Adj. R-squared	0.273690	0.594298	0.731284
Sum sq. resids	136.8900	245.1837	793.2775
S.E. equation	2.068287	2.768030	4.978948
F-statistic	5.396257	18.09008	32.74965
Log likelihood	-75.12364	-85.61458	-106.7496
Akaike AIC	4.395758	4.978588	6.152753
Schwarz SC	4.571704	5.154534	6.328700
Mean dependent	0.831010	26.38925	30.68172
S.D. dependent	2.426888	4.345775	9.604852

Estimation Proc:
==========
LS 1 1 GDP M X

VAR Model:
==========
GDP = C(1,1)*GDP(-1) + C(1,2)*M(-1) + C(1,3)*X(-1) + C(1,4)

M = C(2,1)*GDP(-1) + C(2,2)*M(-1) + C(2,3)*X(-1) + C(2,4)

X = C(3,1)*GDP(-1) + C(3,2)*M(-1) + C(3,3)*X(-1) + C(3,4)

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========
GDP = 0.3876302266*GDP(-1) + 0.040314560354*M(-1) + 0.0646193274751*X(-1) - 2.51675478776

M = - 0.51746088379*GDP(-1) + 0.785734847366*M(-1) + 0.137473734955*X(-1) + 1.87065911383

X = 0.523288151131*GDP(-1) - 0.199142428624*M(-1) + 0.81226324199*X(-1) + 10.3052786241

الملحق رقم (07): اتجاه السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/07/18 Time: 23:28
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M does not Granger Cause GDP	35	2.40024	0.1079
GDP does not Granger Cause M		1.15636	0.3283
X does not Granger Cause GDP	35	1.03100	0.3689
GDP does not Granger Cause X		0.94024	0.4017
X does not Granger Cause M	35	1.16262	0.3264
M does not Granger Cause X		1.03749	0.3667

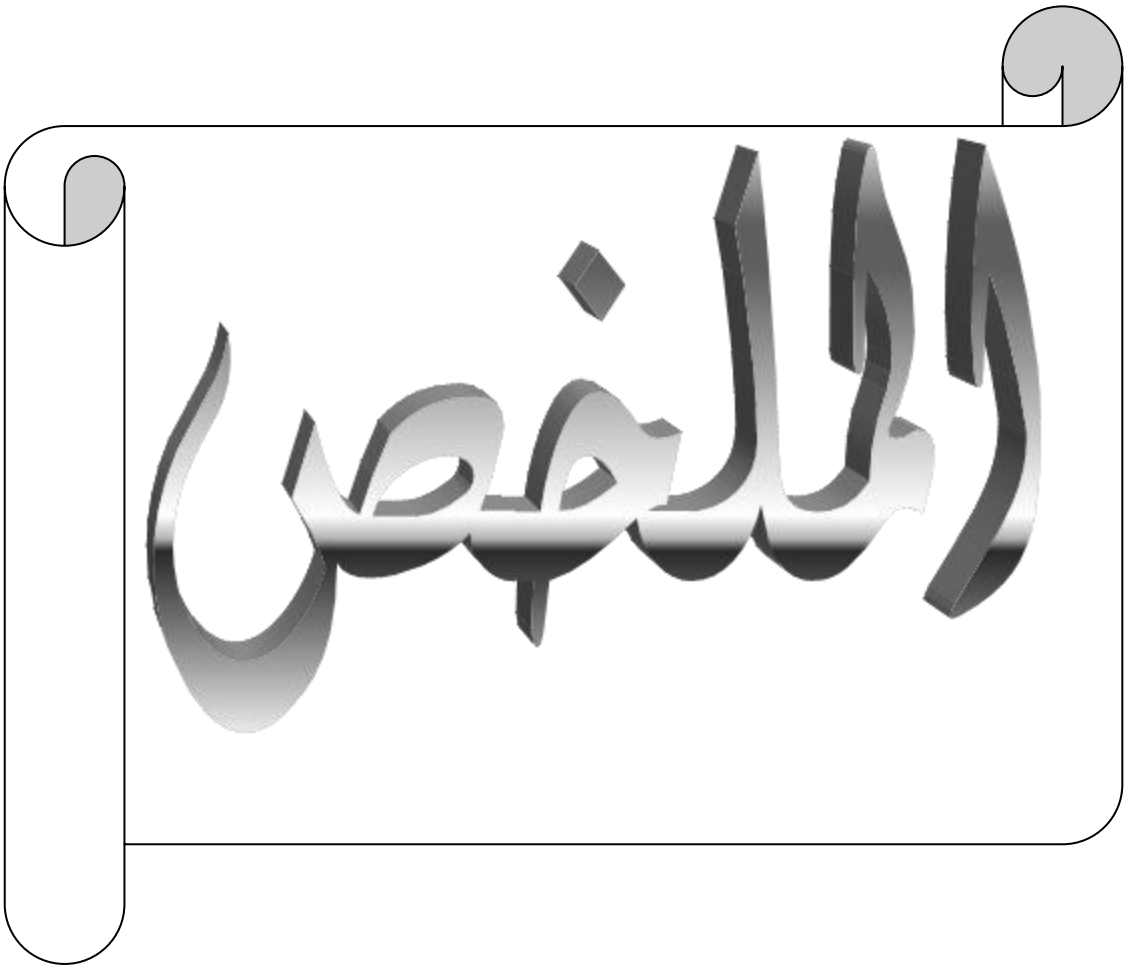
الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2016، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كما استخدمت نموذج اقتصاد قياسي للانحدار الذاتي Var لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالتجارة الخارجية، فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، الانحدار الذاتي.

Résume :

Cette étude visait à analyser l'impact du commerce extérieur sur la croissance économique en Algérie durant la période 1980 - 2016. L'étude a adopté l'approche analytique descriptive pour atteindre ses objectifs, **VAR** servant à déterminer la relation entre les variables économiques étudiées. L'étude montre que le PIB est affecté par le commerce extérieur, montrant une relation statistiquement significative entre la croissance économique et le commerce extérieur.

Les mots clés:

Le Commerce Extérieur, La Croissance économique, Les Exportations, Les Importations, Auto-régression.